استذكار مع حسن العلوي

□د. فاق بطي

قرأت بشغف ما كتبه الأخ حسن العلوي في جريدة المدى لمناسبة عيد الصحافة العراقية، خصوصا ما يتعلق بدور أولئك الزملاء في مسيرة صحافتنا، وما يعانونه اليوم في هذه المرحلة التي يمر بها (العراق الجديد)، من الفقر والخصاصة، إذا ما علمنا أن الراتب التقاعدي لهؤلاء الجنود المجهولين مع عوائلهم، لا يتجاوز ٥٠٠ دينار (نصف دولار) شهريا، في وقت جرى تعديل رواتب موظفي الدولة إلى أرقام تتجاوز الصحفيين الذين خدموا الصحافة ما يزيد على أربعين سنة وأكثر، بآلاف الدولارات، يتقدمهم أعضاء مجلس النواب وأصحاب الدرجات الخاصة، إلى جانب مبالغ خيالية من مخصصات شخصية ورواتب الحمايات وما شابه.

إلا أني مع الأسف، وقفت على بعض الهفوات في مقال الزميل العلوي، وهو السياسي والكاتب المعروف ومن الذين عمل في مجالات الصحافة، وفي مكاتب الإعلام الحكومية والحزبية، منها:

أولاً: ذيّل الزميل العلوي مقاله باعتباره من مؤسسي نقابة الصحفيين العراقيين، ولا أدري إن كان يقصد التأسيس عام ١٩٥٩ أم في وقت آخر، بينما الواقع هو، ما ذكرته في كتابي الموسوم "الموسوعة الصحفية العراقية" وفيه كل ما يتعلق بالتنظيم النقابي منذ التأسيس حتى عام ١٩٧٦ بالحوادث والأرقام وأسماء كل الذين كانوا يشكلون مجلس النقابة في دوراته المتلاحقة. ولم يغب عن مسرح العمل النقابي الصحفي أي عام، وكان آخر نقيب للصحفيين قبل انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، عبد العزيز بركات الذي غيّبه الانقلابيين في قصر النهاية سيئ الصيت. ولربما كان ما يقصده العلوي، التشكيل النقابي بعد الانقلاب المذكور، فللحقيقة أقول: إن التشكيل الجديد لمجلس النقابة كان قد تم على يد سعد قاسم حمودي وفخري كريم قبل توقيع ما سمي بالجبهة الوطنية والتقدمية، وانتخبت القائمة الموحدة وعلى رأسها سعد نقيبا، وفخري كريم النائب الأول للنقيب، وأحمد الجزراوي، نائباً ثانياً يمثل الصحفيين الكرد، وكنت أنا عضواً في المجلس النقابي.

وفي ما يتعلق بذكر الأخ جلال طالباني كأحد مؤسسي النقابة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، بودي توضيح النقطة التالية:

كانت الهيئة التحضيرية لتأسيس النقابة، قد تشكلت من رؤساء تحرير الصحف الوطنية، وكان حمزة عبد الله، ممثلا لجريدة (خه بات – النضال) الكردية، وجاء الأخ طالباني كأول عضو في أول هيئة إدارية للنقابة في مؤتمرها التأسيسي، ممثلا لجريدة خه بات، وتعذر استمراره في الموقع بسبب التحاقنا أنا وهو في كلية الضباط الاحتياط.

ثانيا: عرف العراق عيد الصحافة العراقية عام ١٩٦٩ لمناسبة الذكرى المئوية لصدور جريدة (الزوراء)، عندما ظهرنا أنا والأخ جليل العطية في ندوة مشتركة عقدت في التلفاز في ١٤ حزيران، لنتحدث عن الزوراء ومسيرة الصحافة العراقية، واقترحنا أن يكون اليوم المذكور عيدا سنويا للصحافة العراقية. والذي ذكره الأخ العلوي عن تشكيل لجنة الاحتفال الذي أشار إليه، فجاء هذا التكريم بعد فترة من اقتراحنا، وهو ما مثبت أيضا في الموسوعة الصحفية العراقية.

هذا ما كنت راغبا بذكره، توضيحا للحقيقة والتاريخ.

صناديق الثروة السيادية .. مفهوم آخر لدعم التنمية

الاعتماد المطلق على عائدات النفط ليس سياسة آمنة لادارة الاقتصاد

لبيد جلال الحنفي

أصبحت صناديق الثروة السيادية حول العالم، من خلال تحكمها بأصول مالية هائلة، ونفوذها المتعاظم في الكثير من الأسواق الدولية، ركيزة مهمة من ركائز الاستثمار العالمي، وإحدى علامات القوة المالية في الاقتصادات الناضجة، وأيضا تشكل أحد الموارد التي تعكس التنوع في تطوير بنية رأس المال القومي ضمن إطار التفاعل مع النظام المالي العالمي.. لم تتأسس تلك الصناديق، برغم الشبهات التي حامت حولها، بهدف النيل أو التضييق على القطاع الخاص لتلك الدول، كما يحلو للبعض أن يظن، بل على العكس تماما فإنها جاءت تلبية للطموحات المتزايدة للمجتمع المدني في استثمار جزء من ثرواته القومية لمضاهاة حالة الطلب الكلي المتنامية في تلك المجتمعات، إضافة إلى المساهمة الإيجابية من قبل هذه الصناديق في زيادة معدلات النمو في عمليات الإنتاج المحلية والدولية، إذ تطلب ذلك استثمار جزء من تلك الثروات القومية في مجالات اقتصادية متنوعة، وضمن إطار صناديق استثمارية خاصة تحقق عائدات تنمي هذه الثروات، وتحافظ على قيمتها من مخاطر التضخم، إضافة إلى استخدامها "أي ذاك الجزء من الثروة" في تنويع مصادر الدخل القومي، ورفع معدلات الناتج الإجمالي GDP لتلك البلدان.

إن أكثر البنود أهمية،التي تم التوقيع عليها من قبل مالكي الصناديق السيادية الـ٢٦ عام ٢٠٠٨ في شيلي، تلك التي كشفت بشفافية عالية التوجهات العامة لهذه الصناديق، من حيث الإفصاح عن السياسات الاستثمارية لها ومناطقها، بالإضافة إلى تمكين هيئات الصناديق من صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بها وتنفيذها، مما مكن المؤسسات الصناعية والإنتاجية والمالية الدولية من تحديد رؤاها، ورسم سياساتها بما ينسجم مع آليات القوة الاستثمارية لتلك الصناديق، الهادفة في جزء من رسالتها إلى تقوية القطاع خاص وتعزيز قدراته التوسعية.

توجهت هذه الصناديق في سياساتها إلى أوسع شراكة مع القطاع الخاص، من خلال استثمارات متعاظمة في مجالات عديدة منها ،المصانع والبنوك والتأمين والبورصة، علاوة على الاستثمار في مجال السندات والأذونات القصيرة الأجل، إذ ساندت تلك السياسات الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاستثمارية التي يغطيها القطاع الخاص، وبنفس الوقت كانت تلك الصناديق تجمع أرباحا هائلة جراء استثماراتها تلك، وقادت تلك السياسات أيضا إلى توفير العديد من المؤسسات الإنتاجية للمجتمع، والكثير من فرص العمل لأفراده، والتقدم التكنولوجي لإدارة الإنتاجيات، والمزيد من التوسع إلى الأسواق العالمية، وتحسين الواقع المعيشي لمستويات اجتماعية متعددة وواسعة.

إن العراق دولة تعاني الأحادية المريضة للإنتاج، حيث باتت هذه الأحادية تشكل خطرا كبيرا على عامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وربما الأمني أيضا، ليس للعراق وحده بل حتى للبلدان المجاورة، فالاعتماد المطلق على عائدات النفط المهددة أسعاره بالانهيار، لم يعد في هذه الأوقات بالسياسة الآمنة لإدارة الاقتصاد الوطني، أو بدقة أكبر لنقل إدارة تفاصيل الحياة اليومية للمجتمع، والأولى أو الأكثر ضرورة هو الشروع الفوري في رسم رؤية إستراتيجية تفضي إلى نقل جزء من مهام إدارة الاقتصاد إلى القطاع الخاص وتحديدا الصناعي، وتحفيزه وتشجيعه بحزمة من الحوافز المادية والتشريعية ليتمكن من أخذ دوره الاقتصادي والاجتماعي المفترض.

إن عبارة تشجيع القطاع الخاص، لاتعني دوما الإعانات أو المنح المالية، التي غالبا ما يفهمها هكذا الريعيون "ممن اعتادوا تلقي الأموال نتيجة لبيعهم ما جادت به الطبيعة في أرضهم بالمصادفة" ، وإنما على العكس تماما فيمكن للدولة أن تستثمر في مجال تشجيع القطاع الخاص وتحديدا الحقيقي منه وأعني الصناعي، عن طريق الاستثمار بمنحه القروض المالية المدعمة بعائد مناسب، وكذلك عن طريق الاستثمار المباشر إما في السندات المصرفية الضامنة أو عن طريق شراء الأسهم والأوراق المالية التابعة له، حيث أن ذلك السلوك التوظيفي لرأس المال يعد مربحا لقطاع الاستثمار السيادي، وأيضا نوعا من الخطوات المتقدمة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص الصناعي في عملية بناء الاقتصاد الكلي، ومن المؤكد سيترافق مع كل ذلك، خطوات تشريعية تراجع كل القوانين المعيقة والمعادية للقطاع الخاص والاستثمار بشكل عام.

إن الاستثمار المالي الحكومي بالعراق، في عملية تشجيع القطاع الخاص الصناعي على الاضطلاع بمهامه في التنمية الوطنية، لن يؤدي فقط إلى تنمية جزء من عائدات مبيعات النفط "الذي غالبا ما يكون بصورة موازنات سنوية"، وإنما سوف ينعكس إيجابا أيضا على القسم الآخر من المبيعات من خلال ارتفاع مناسيب الضرائب وتعدد مصادرها، إضافة إلى تفعيل قانون العمل والضمان الاجتماعي الذي سيوفر بدوره سيولة مضافة قابلة للتدوير والاستثمار بقطاعات أخرى، علاوة على إعفاء الموازنات الحكومية من أعباء إعانات البطالة والفقر، والمزيد من المكاسب المالية الأخرى، إضافة إلى ضمان نصيب الأجيال القادمة من ثروة البلاد.

إن تأسيس صندوق ثروة للاستثمار السيادي في العراق، يمكن أن يأخذ مرحلتين باتجاه التمركز والنمو، فالمرحلة الأولى منه ستكون في غاية الأهمية، حيث سيساهم هذا الصندوق بتعزيز مواقع القطاع الخاص الصناعي بشقيه المحلي والأجنبي، والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، والمساهمة مع القطاع الخاص بخلق قوى منتجة حقيقية تقوم ببناء قواعد مؤسسات المجتمع المدني الفعلية، أما المرحلة الثانية منه فيمكن لها أن تأخذ الصندوق نحو الاستثمارات العالمية حيث المزيد من حيازة الأصول المالية والتأثير الدولي.. بغض النظرعن السيناريوهات المتأملة لهذا الصندوق إذا تم إنشاؤه، إلا أن أهميته تكمن في انه سيحقق أبرز نتيجتين على المدى المتوسط وهما أولا: المحافظة على جزء من الثروة القومية وتنميتها باتجاه الاستملاك والاستثمار في أصول أكثر إستراتيجية حول العالم، مما يحافظ على الثروة الوطنية من التآكل.. وثانيا: تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي وخصوصا الصناعي في العراق من بلورة وترسيخ هويته القيادية في إطار عملية شاملة للتنمية المستدامة، الأمر الذي سيوفر التوازن الآمن للمجتمع، فيما لو أفلست الحكومة.

> إن تأسيس صندوق ثروة للاستثمار السيادي في العراق، يمكن أن يأخذ مرحلتين باتجاه التمركز والنمو، فالمرحلة الأولى منه ستكون في غاية الأهمية، حيث سيساهم هذا الصندوق بتعزيز مواقع القطاع الخاص الصناعي بشقيه المحلي والأجنبي، والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، والمساهمة مع القطاع الخاص بخلق قوى منتجة حقيقية تقوم ببناء قواعد مؤسسات المجتمع المدني الفعلية، أما المرحلة الثانية منه فيمكن لها أن تأخذ الصندوق نحو الاستثمارات العالمية حيث المزيد من حيازة الأصول المالية والتأثير الدولي.

هناك فرصة كبرى للموازنات السنوية العراقية، في حالة تأسس صندوق سيادي لتوظيف جزء من عائدات الخام، بان تصبح تلك الموازنات محركا لعناصر الإنتاج ومحفزا لقوى الاقتصاد، بدل حالها اليوم كأداة لتبديد الثروة.. كما أود الإشارة إلى أن العمل على دفع القطاع الخاص وتحديدا الصناعي إلى الواجهة، هو ضرورة ملحة، قد يسعفنا الوقت بإنجازها وقد لا يفعل، انه ليس بخيار.

سلطة القوّات المسلّحة

حسين عبد الرازق

لم يكن حكم المحكمة الدستورية يوم الخميس الماضي ببطلان مواد في قانون انتخابات مجلس الشعب، وبالتالي بطلان مجلس الشعب الذي انتخب طبقا لهذا القانون وعدم دستورية تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية فيما عرف تجاوزا بقانون العزل.. مفاجأة لأي مهتم بالشأن العام ومتابع للحياة السياسية منذ ١١ فبراير ٢٠١١ وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد.

فقانون «العزل السياسي» قانون تفصيل يفتقد الشرط الأساسي لأي قاعدة قانونية وهي أن تكون عامة ومجردة. فالسادة النواب الذين قدموا المشروع والذين أيدوه من خلال مناقشة مواده أكدوا بوضوح أن القانون يهدف إلى عزل عمر سليمان وأحمد شفيق ومنعهما من خوض انتخابات رئاسة الجمهورية. إضافة إلى أسباب العوار الأخرى مثل اعتبار تولي منصب حكومي محدد سببا في حد ذاته للعزل السياسي، وأن يتم العزل دون تحقيق ودون صدور حكم إدانة قضائي..إلخ.

أما قانون انتخابات مجلس الشعب فمنذ طرح للنقاش العام وطلب من الأحزاب السياسية مناقشته وإبداء الرأي فيه، اعترض كثيرون على الجمع بين نظام الانتخابات بالقوائم النسبية ونظام المقاعد الفردية وعلى تمييز المنتمين لأحزاب سياسية (وعددهم لا يتجاوز ٣٪ من الناخبين في أحسن الأحوال) على حساب غير المنتمين لأحزاب سياسية (وعددهم يتجاوز ٩٧٪ من جملة المقيدين في جداول الانتخاب)، وأكدوا عدم دستورية التعديلات التي أدخلت على القانون لإخلالها بقاعدة المساواة بين المواطنين. ولفتت بعض الكتابات إلى أن المحكمة الدستورية ستحكم بعدم دستورية مواد هذا القانون في حالة الطعن عليها، خاصة وهناك حكم سابق صادر عن المحكمة الدستورية العليا في ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب (٣٨ لسنة ١٩٧٢) المعدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ ينطبق تماما على التعديلات التي أدخلت على القانون عام ٢٠١١ وطعن عليها أمام المحكمة الدستورية وحكمت بعدم دستوريتها يوم الخميس الماضي.

ومع أهمية هذا الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية العليا، الذي أدى بالضرورة إلى حل مجلس الشعب (الباطل) فقد ترتبت عليه بعض المشاكل، التي وقع على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته الذي يتولى إدارة البلاد عبء البحث عن حلول لها.

أولى هذه المشاكل تتعلق بسلطة التشريع. فعقب انتخاب مجلس الشعب انتقلت سلطة التشريع من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مجلس الشعب. وبحل المجلس تعود هذه السلطة تلقائيا إلى المجلس«العسكري». وفي حال احتفظ بها فهذا يعني استحالة انتهاء الفترة الانتقالية في ٣٠ يونيو كما كان مقررا، واستمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة دوره في حكم البلاد. وإذا قرر المجلس العسكري نقل سلطة التشريع للرئيس المنتخب فسيحوله إلى دكتاتور رغم أنفه حيث سيجمع بين يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية، حتى يتم انتخاب مجلس شعب جديد. ولا يبدو في الأفق جهة أو مؤسسة يمكن أن يعهد إليها بممارسة سلطة التشريع.

المشكلة الثانية تتعلق برئيس الجمهورية القادم. فالإعلان الدستوري ينص على حلف الرئيس لليمين أمام مجلس الشعب قبل ممارسته سلطاته. والمطلوب الآن البحث عن جهة دستورية لحلف الرئيس اليمين، وتتجه أغلب الآراء إلى حلف الرئيس اليمين القانونية أمام المحكمة الدستورية العليا. ولكن هذا الأمر لن يتم بصورة تلقائية، بل لابد من سند له في الإعلان الدستوري.

المشكلة الثالثة والمهمة تتعلق بالقضية التي أثيرت في فبراير قبل الماضي (٢٠١١) عندما طالبت الأحزاب والقوى السياسية بأن تتم صياغة وإقرار الدستور أولا، ثم تجري انتخابات السلطة التشريعية ورئاسة الجمهورية. ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة و«ترزية» القوانين الذين استشارهم قلبوا الآية وخالفوا المنطق والسوابق الدستورية وقدموا الانتخابات على الدستور. والحكم فرصة لتصحيح هذا الخطأ والبدء بصياغة الدستور ثم الانتخابات التشريعية (فانتخابات الرئيس تمت بجولتيها).

المشكلة الرابعة هي مشكلة «الجمعية التأسيسية» لصياغة الدستور.. فالتشكيل الحالي جاء محملا بكل العوار والمخالفات التي أدت بمحكمة القضاء الإداري إلى إلغاء قرار تشكيل هذه الجمعية. وبالتالي فالتوقع أن تقبل المحكمة الطعون التي قدمت بالفعل على التشكيل الجديد، ويصبح من الضروري – وقبل تشكيل الجمعية التأسيسية- أن يضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة معايير صحيحة للتشكيل، وأمامه المعايير التي توافقت عليها الأحزاب والقوى السياسية في اجتماعها مع ممثلي المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ابريل/ نيسان الماضي.

وقد تصدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لهذه المشاكل وأصدر مساء الأحد الماضي إعلانا دستوريا مكملا لحل هذه المشاكل.

فحسم مشكلة أداء رئيس الجمهورية اليمين القانونية فحدد الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا، في حالة غياب مجلس الشعب.

وصحح جزئيا خطيئة انتخاب المجالس التشريعية ورئيس الجمهورية قبل صدور الدستور، فحدد موعد انتخاب مجلس الشعب الجديد خلال شهر من إقرار الدستور.

وألغى النص في الإعلان الدستوري الذي كان يسمح بالجمع بين نظام القائمة النسبية الحزبية والمقعد الفردي.

وفتح الباب أمام تشكيل الجمعية التأسيسية بقرار من المجلس العسكري «إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها» وهو الأمر المؤكد عند نظر الطعون على تشكيلها أمام محكمة القضاء الإداري.

ولكن الإعلان الدستوري المكمل أقدم على أخطر خطوة ستثير مشاكل وزوابع أبعد كثيرا من المشاكل التي تصدى لحلها.

فالإعلان باختصار احتفظ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بسلطة التشريع لحين انتخاب مجلس الشعب الجديد، أي لفترة ستمتد طبقا للإعلان لحوالي خمسة أشهر من الآن، أي لشهر نوفمبر/تشرين الثاني القادم، بما يعني أن الفترة الانتقالية تم تمديدها عمليا بعد الإعلان والتأكيد على انتهائها في ٣٠ يونيو/حزيران الحالي!

ونزع الإعلان المكمل من رئيس الجمهورية أي سلطة على القوات المسلحة «الرئيس عادة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة»، وحول القوات المسلحة والمجلس الأعلى لها «بتشكيله الحالي» إلى سلطة رابعة فوق السلطات الثلاث المعروفة.

والذين وصفوا ما حدث بأنه انقلاب عسكري ناعم، لم يتجاوز الحقيقة للأسف الشديد.

مجلس الشعب المصري

أبوالعرّيف .. مسرح الشعب

فريدة النقاش

شكل الكاتب عبدالمنعم عبدالقادر مع المخرج حسن الوزير ثنائيا مسرحيا دأب على الحفر في التراث الشعبي عميق الجذور في التربة الحضارية لوطننا طامحين معا لاستكمال ما كان قد بدأه كل من «توفيق الحكيم» و«يوسف إدريس» من جهود للتوصل إلى قالب مسرحي شعبي يلهمه هذا التراث ويمده بماء الحياة، فكتبا نصوصا نظرية وقدما أعمالا مسرحية تضع هذه الأطر النظرية موضع التطبيق حين قدم «توفيق الحكيم» «يا طالع الشجرة»، وقدم يوسف إدريس «الفرافير» وحينها وجد كلاهما بيئة فنية واجتماعية.. سياسية مكنتهما من اختبار التجارب التي كتباها مع الجمهور الذي قامت على أكتافه نهضة المسرح المصري في الستينات من القرن العشرين، وإضافة إلى الجمهور الشغوف المتذوق نشأت حركة نقدية مواتية استجابت للتجربة بأدوات جديدة ثم أخذت تتوارى أمام قوة الثقافة التجارية الاستهلاكية التي اجتاحت البلاد على أجنحة الرأسمالية الطفيلية وما سمي بالانفتاح الاقتصادي الذي فتح الباب للنفايات في كل مجالات حياتنا، سواء نفايات البضائع أو نفايات الثقافة.

وعلى مسرح الهناجر الآن يجري عرض «أبوالعريف» كخطوة جديدة أو كما سماها مؤلفها عبدالمنعم عبدالقادر بردية جديدة وهي الخامسة في سياق العمل المشترك مع المخرج «حسن الوزير» ويقول عبدالقادر إن الثقافة المصرية تتميز بوجود وجه شفاهي قوي يتمتع بخصائص تنبع من العمق الحضاري لهذا الشعب العريق وتوقف الكاتب والتعبير عن موقف صحيح من كل منهما في مسار التجربة الحية، ولم تكن ثورة ٢٥ يناير، في جوهرها حسب قوله إلا تعبيرا كليا وجامعا عن هذا الموقف، وكان هذا بكل أشكال التعبير الممكنة .و«أبوالعريف» هي باكورة ما تقدمه «جماعة المحروسة» للمسرح المصري التي تسعى إلى تخليق مسرح يعبر عن هويتنا المصرية الجامعة ويشكل بذلك إضافة للتراث المسرحي الغني ويكون إيذانا باستعادة جمهور المسرح الحقيقي بعد أن أفلست الأشكال التجارية الاستهلاكية.

وإذا كان مفتاح هذا العرض الممتع القائم على تقطير فنون الشعب وبلورتها هو الصراع التاريخي بين المصريين وحكامهم المستبدين، فإن مفتاح تشكيله هو كلية الحركة الدائبة على المسرح المستمدة مباشرة من فعل الثورة وحيث برزت قدرة المخرج وفريق العمل الرائع الذي اختاره وعمل معه دون أجر على تحريك المجموعات المسرحي أمام قدرة الشعب على التمييز بين الخير والشر، لتكون حركتها معادلا لهذا الفعل الثوري المبدع الذي أطاح أحد أقوى المستبدين.

وتدلنا أسماء الشخصيات على المنحى الساخر الذي يصل إلى حد «الفارس» أو الأفعال الغرائبية المفرقة في مجافاتها للواقع، وذلك في شكل الصراع بين الحكم والشعب ،فهناك حمبوزة «محمد مديح» وأبوالعريف «كرم أحمد» وميموس الأول «محمود بغدادي» وذهبية «دعاء» وحسن شر الطريق «هاني إبراهيم» وبره بره «أشرف فؤاد» وجوه جوه «حسن عبد الوهاب والشاطر حسن «عماد عبد العظيم» وست الحسن «شيماء فوزي» والأراجوز «عادل ماضي» وجحا «عبد الرحمن السيد» وحجاج أحمد شعراوي، والسقا إسلام الحسيني، ومصري مسلم «محمد أمين» ومصري مسيحي «حسن إبراهيم» وأم الخير «آية محمود» والوتدخانوم «ولاء» والشلبي «مصطفى شيتوس» والأونوجي «حمادة شوشة» و«علمي علمك» دعا الفولي وأبوجراد «محمود فتحي» والحلو منه فيه «محمد عزت».

قصدت أن أسوق أسماء كل الفريق لأننا بصدد عمل جماعي حقيقي مفعم بحرارة الاقتناع ونبل الرسالة التي عبّر عنها المؤلف الموسيقي «أحمد خلف» وأشعار محمد الشاعر واستعراضات سيد النهاوي وأزياء فايزة نوار وديكور وإضاءة إبراهيم النوى الذي قصد أن يفرق المسرح على الطريقة البرخستية بالضوء الأبيض في غالبية المشاهد حتى يبعد عنا الأوهام ويكثف حالة «المسخرة» الشاملة التي أنتجها تفاعل النص والحركة.

وبوسعنا أن نتوقف أمام الأداء المميز واللافت لكل من مصطفى شيتوس الوريث، وحمادة شوشة تـرزي القوانين الذي زاوج بمازوّرته بين الفساد والاستبداد.

ما يلفت النظر أيضا في هذا العرض أنه بالرغم من شفرته السهلة ورسالته الواضحة يبقي الجمهور مشدودا إلى وقائعه عارفا بأن النهاية سوف تكون بداية لعالم جديد سيكون للمسرح الحقيقي فيه مكان ومكانة ليزيح عن كاهل الوطن من أسماهم حسن الوزير «مثقفي الخدمة»، هؤلاء الذين يعادون الفن الحقيقي.بقي أن حصر العرض في القاهرة وحدها هو ظلم فادح فمكانه الحقيقي هو في أقاليم مصر المختلفة وبين أبناء الشعب المنتج الذي سيقرأ نفسه فيه وهو يعرف أنه مساهم حقيقي في خلقه.